٣ ـ حكم تابع المنادى المبني:

ينقسم تابع المنادى المبني من حيث حكمه إلى أربعة أقسام[1]:

أ ـ ما يعطى الحكم الذي يستحقه لو كان هو المنادى، وذلك إذا كان بدلاً مثل: يا محمدُ خالدُ (بدل غلط) يجب بناء البدل على الضم. أو كان عطف نسق مفرداً مجرداً من أل مثل: يا محمدُ وخالدُ.

وتعليل ذلك ما سبق بيانه لدى التكلم عن تابع المنادى المنصوب لفظاً ومخالفة بعض العلماء هناك قائمة هنا أيضاً، فهم يجوزون النصب هنا ما جوزوه هناك.

ب ـ ما يجب نصبه وذلك إذا كان مضافاً مجرداً من أل سواء كانت الإضافة محضة وهي التي يستفيد منها المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص كما في قولك: يا محمد أبا علي. وكما في قول الشاعر:

أزيدُ أخا ورقاء ان كنت ثائراً فقد عرضت أحناء حق فخاصم

وإذا كانت الإضافة غير محضة: وهي التي تفيد مجرد تخفيف اللفظ كما إذا قلت: يا محمدُ محمودُ الخليقة.

وبعض العلماء يشترط لوجوب النصب هنا أن تكون الاضافة محضة، فإذا كانت غير محضة، فان التابع لا يتعين نصبه بل يجوز فيه النصب على المحل والرفع على اللفظ، وعلى هذا الرأي تقول: يا محمدُ محمودَ الخليقة ومحمودُ الخليقة، لأن الاضافة غير محضة على نية الانفصال.

جـ ـ ما يجب رفعه[2]: وهو نعت أي وأية مطلقاً ونعت اسم الاشارة إذا كان

---

(١) ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٢٨٣ وما بعدها، والأزهري في شرح التصريح ٢/١٧١، وابن عقيل ٢/٢١٣، والسيوطي في همع الهوامع ١/١٧٧، وشرح الفريدة ١/٣١٩.

(٢) ابن مالك في تسهيل الفوائد ١٨٣، وابن السراج في الموجز ١٩٧، والرضى في شرحه على الشافية حيدر أباد ١٣٦٢ هـ. ٤/٣٣. والسيوطي في شرح شواهد المغني ٧٩٢، وهناك خلاف ◇